

Distr.: General
31 October 2003
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

يشرفني بوصفي رئيسا لمجلس الأمن أن أحيطكم علما بأن مجلس الأمن أجرى مناقشة علنية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأعرب ٣٧ متكلما عن آرائهم في هذه المسألة.

وأرجو منكم التكرم بتعميم الموجز المرفق للآراء التي جرى الإعراب عنها (انظر المرفق الأول)، فضلا عن الردود على الأسئلة التي وُجهت أثناء الجلسة إلى إدارة عمليات حفظ السلام (انظر المرفق الثاني)، كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جون د. **نيغروبونتي**
رئيس مجلس الأمن

041103 041103 03-59524 (A)

المرفق الأول

٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

موجز أعدّه السفير نيغروبونتي، الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، بصفته الوطنية، للمناقشة العلنية التي جرت في مجلس الأمن في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)

أجرى مجلس الأمن مناقشة علنية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والأمن والسلم. وقدّم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان – ماري غيهينو، إحاطة إلى المجلس عن جهود إدارة عمليات حفظ السلام لتنفيذ القرار. وأطلعت إيمي سمايث، المستشارة الأقدم للشؤون الجنسانية في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المجلس على المنظور التنفيذي للقرار، وتكلّمت عن العبر المستخلصة والتحديات المتبقية.

وبناء على طلب الدول الأعضاء ومجموعة أصدقاء القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أعدّت الولايات المتحدة الموجز الوارد أدناه للنقاط الرئيسية. وتمثّل هذه القائمة، مع أنها ليست وافية، إدراكنا لما تمخضت عنه المناقشة التي جرت في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر.

(أ) أقرت الدول الأعضاء في المجلس والدول غير الأعضاء على حد سواء بأن تقدّما أُحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). غير أن العديد من المتكلمين علقوا مشيرين إلى الحاجة الملحّة لبذل مزيد من الجهود قبل أن يتسنى القول إن جميع الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة تراعي تعميم المنظور الجنساني وإن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قد تم تنفيذه بالكامل؛

(ب) كان هناك تفاهم على ضرورة إحراز تقدّم من جانب مجلس الأمن والدول الأعضاء والأطراف في الصراعات والأمانة العامة؛

(ج) دعا المتكلمون إلى متابعة أفضل وتقدّموا بعدد من المقترحات بشأن كيفية تحقيق ذلك، بما في ذلك إمكانية تكليف أحد أعضاء مجلس الأمن بمتابعة التنفيذ؛

(د) سلّم المتكلمون بأهمية الدور الذي يقوم به مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

(هـ) اعترف المتكلمون بالدور القيّم الذي قامت به الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والذي ستستمر في القيام به، من أجل مواصلة التنفيذ؛

(و) جرى التشديد على القيمة التي يمثلها إضفاء منظور ميداني على مناقشات المجلس؛

(ز) سلّم أعضاء مجلس الأمن بأن المجلس بحاجة إلى بذل مزيد من الجهود للإشارة إلى المنظور الجنساني، حسب الاقتضاء، في قراراته والولايات التي يكلّف بها البعثات والتقارير عن الزيارات، فضلا عن الاجتماع بالنساء في الميدان أثناء الزيارات التي يقوم بها أعضاء المجلس للبعثات؛

(ح) لاحظ المتكلمون الحاجة إلى اضطلاع مزيد من النساء بمهام حفظة السلام والمراقبين العسكريين والشرطة المدنية، وأدركوا مسؤولياتهم الوطنية في تحديد نساء وتعيينهن للقيام بهذه المهام البالغة الأهمية؛

(ط) جرى التشديد أيضا على ضرورة قيام الأمانة العامة ببذل مزيد من الجهود بغية تعيين النساء في وظائف عليا، بما فيها وظيفتا الممثل الخاص للأمين العام ونائب الممثل الخاص للأمين العام. وأبرز عدد من الدول أن هناك حاليا امرأة واحدة فقط تشغل وظيفة الممثل الخاص للأمين العام ولاحظوا أن مستوى مشاركة المرأة غير مقبول. وأقر المتكلمون أيضا بمسؤولية الدول الأعضاء في ترشيح نساء قديرات لشغل هذه الوظائف العليا؛

(ي) أشارت الدول الأعضاء بإيجابية إلى أن وظيفة المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية في إدارة عمليات حفظ السلام قد شُغلت بصورة مؤقتة، ولكنها شددت على أهمية شغل هذه الوظيفة بصورة دائمة في أسرع وقت ممكن؛

(ك) أعرب المتكلمون أيضا عن تقديرهم للدور الذي تقوم به في الميدان النساء اللواتي يشغلن وظيفة مستشارة للقضايا الجنسانية على أساس التفرغ واللواتي يحرزن تقدما فعليا في تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ودعا عدة متكلمين أيضا إلى تعيين مستشارة للقضايا الجنسانية في جميع بعثات حفظ السلام؛

(ل) شدد المتكلمون على أهمية تدريب العاملين في بعثات الأمم لحفظ السلام على مراعاة المنظور الجنساني. ولوحظ أيضا أنه ينبغي على الدول التي تسهم بأفراد للشرطة المدنية والمراقبين العسكريين وقوات لحفظ السلام أن تقدّم إحاطة سابقة لنشر القوات والأفراد بشأن مراعاة المنظور الجنساني؛

(م) لاحظ عدة متكلمين أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الإقليمية للمساعدة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛

(ن) لاحظ المتكلمون أهمية القيام بتوثيق يتسم بمزيد من المنهجية للدور الذي قامت به النساء في تسوية الصراعات وفي جهود بناء السلام؛

(س) أشارت الدول الأعضاء إلى الإسهامات الهامة لتقرير الأمين العام وتقرير فريق الخبراء المستقلين في المضي قدما بالتنفيذ، وأفادت بأنها تتطلع قدما إلى التقرير الذي سيقدّمه الأمين العام في عام ٢٠٠٤.

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام

طلبتم أثناء الجلسة العلنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) (المرأة والسلام والأمن) أن تعدّ إدارة عمليات حفظ السلام ردودا كتابية على الأسئلة التي طُرحت في جزء الجلسة الذي عُقد بعد الظهر.

ولهذا الغرض، تجدون طيه الأسئلة التي طرحتها الدول الأعضاء بعد ظهر يوم ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر بشأن عمليات حفظ السلام والردود عليها (انظر الضميمة). والأسئلة الثلاث الأولى التي طرحها ممثل أستراليا موجهة إلى الأمانة العامة ككل. وقد ترغبون في الحصول على ردود من الإدارات الأخرى.

(توقيع) جان – ماري **غيهينو**
وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام

ضميمة

الأسئلة التي طرحتها الدول الأعضاء أثناء الجلسة العلنية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)

الأسئلة التي طرحها ممثل أستراليا ووجهها إلى الأمانة العامة

١ - ما هي العقبات الرئيسية التي تعترض تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عمليات حفظ السلام الحالية ؟

يتصل بعض العقبات الرئيسية التي تعترض تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عمليات حفظ السلام الحالية بالعدد المتدني للنساء العاملات في البعثات، وعدم وجود هياكل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وسوء فهم الموظفين لكيفية إضفاء بُعدٍ جنساني على عملهم اليومي.

وتمثّل النساء حاليا ثلث جميع موظفي الفئة الفنية العاملين في بعثات حفظ السلام، ويتناقص عدد النساء في المستويات الأعلى من حيث الأقدمية. وهذه مشكلة تعالجها إدارة عمليات حفظ السلام على الصعيد الداخلي. غير أننا نقر بالحاجة إلى أن نتوخى قدرا أكبر من الفعالية في السنة القادمة لترشيح نساء قديرات لوظائف عليا وتعيين نساء من الفئة الفنية في البعثات. ويؤمل أن تواصل الدول الأعضاء بذل الجهود لتوفير المزيد من النساء للشرطة المدنية والأفراد العسكريين لعمليات حفظ السلام. وينبغي على الدول الأعضاء أيضا أن توفر نساء ورجالا يتمتعون بالخبرة في الجرائم التي تُرتكب على أساس الجنس لمساعدتنا في مواجهة معدلات أعمال العنف المرتفعة ضد النساء التي تنتشر في حالات ما بعد انتهاء الصراعات.

وقد حققت البعثات المتعددة الأبعاد التي تضم خبراء في الشؤون الجنسانية، مثل البعثات الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وتيمور - ليشتي وكوسوفو، إنجازات كبيرة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). والعقبات التي تواجهها هذه البعثات تتصل بدرجة أكبر بعملها مع الشركاء الخارجيين وبالتحدي المتمثل في مساعدة هؤلاء الشركاء على الانتقال من مجرد الالتزامات المسجلة على الورق إلى التنفيذ الملموس للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولتعزيز نظم تعميم المنظور الجنساني على مستوى البعثات، ستنشئ إدارة عمليات حفظ السلام خلال السنة القادمة شبكة من منسقي الشؤون الجنسانية.

وتقوم إدارة عمليات حفظ السلام حاليا بوضع عدد من المبادئ التوجيهية بشأن كيفية إدماج المنظور الجنساني في مختلف المجالات الوظيفية في عمليات حفظ السلام.

ومن شأن ذلك أن يساعد الموظفين على مراعاة المسائل الجنسانية في عملهم اليومي. ووصولا إلى هذه الغاية، كاد العمل يكتمل في إعداد مجموعة شاملة من موارد المسائل الجنسانية، التي ستغطي مجموعة متنوعة من المواضيع، من المعلومات العامة بشأن المنظورات الجنسانية والقوائم العملية التي تسلط الضوء على المسائل الجنسانية في عمليات حفظ السلام إلى إنشاء وحدات للشؤون الجنسانية في الميدان. وبالإضافة إلى ذلك، سنقوم خلال السنة القادمة بإنتاج دليل ميداني بشأن المسائل الجنسانية للقادة العسكريين، فضلا عن دليل لمسائل الجنسانية في الأعمال المتعلقة بالألغام.

٢ - هل أنشأت الأمانة العامة للأمم المتحدة أية آليات مؤسسية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؟

إدارة عمليات حفظ السلام عضو في فرقة العمل المشتركة المعنية بالمرأة والسلام والأمن، التي تتولى تنسيق الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة فيما يتصل بالمرأة والسلام والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت إدارة عمليات حفظ السلام خطة عمل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وسيجري تحديث الخطة في الأشهر القادمة.

٣ - ما هي الجهود المبذولة لكفالة إدماج التوصيات الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في صلب برامج عمل جميع وكالات الأمم المتحدة التي تضطلع بدور في حالات الصراعات وحالات ما بعد انتهاء الصراعات؟

تم شغل وظيفة مستشارة الشؤون الجنسانية في مقر إدارة عمليات حفظ السلام بصورة مؤقتة، في حين تمضي عملية التعيين قدما. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعثات جديدة، مثل بعثتي ليبريا وكوت ديفوار، تخطط لأن يضم موظفوها من يمتلكون خبرة في الشؤون الجنسانية. كما أن شبكة منسقي الشؤون الجنسانية التي ستنشأ هذا العام ستساعد إدارة عمليات حفظ السلام في رصد ما تحرزه من تقدم في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

الأسئلة التي طرحها ممثل كندا ووجهها إلى السيد غيهينو

٤ - ما رأي السيد غيهينو في إمكانية قيام إدارة عمليات حفظ السلام بمبادرة مماثلة لما قامت به إدارة شؤون نزع السلاح ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتيسير إدماج الاعتبارات الجنسانية بصورة أقوى في أنشطة الإدارة ؟

وضعت إدارة عمليات حفظ السلام خطة عمل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وسيتم تحديثها خلال الأشهر القادمة. وسيكتمل استعراض خطة عمل الإدارة بعد أن تجري

الإدارة تقييما للأنشطة المضطلع بها حاليا لتعميم المنظور الجنساني في المقر والميدان على حد سواء.

٥ - يهمنا الحصول على مزيد من المعلومات بشأن الجهود المضطلع بها لكفالة تعميم المنظورات الجنسانية في جميع النماذج التدريبية، وعدم اقتصارها على نماذج التدريب المختصة بالمسائل الجنسانية تحديدا. ونعتقد أن ذلك من شأنه أن يسهم في معالجة المسألة.

حاليا، قامت دائرة التدريب العسكري والتقييم في إدارة عمليات حفظ السلام بإنتاج نموذج تدريبي عام مطول عن ''المسائل الجنسانية وحفظ السلام''، يغطي طائفة واسعة من المواضيع، منها الوعي بالمسائل الجنسانية، والمسائل الجنسانية وحقوق الإنسان. وحاليا، تشكل هذه النماذج التدريبية الجنسانية جزءا من مجموعة مواد التدريب العامة الموحدة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية، التي ستستخدم في الدول الأعضاء في دورات التدريب السابقة على نشر القوات. وتجري مناقشات مع دائرة التدريب العسكري والتقييم للتأكد من إدراج البعد الجنساني في كل من النماذج الأخرى. كما ستُثار هذه النقطة خلال اجتماعات التخطيط المقبلة مع وحدة التدريب المدني، التي تقوم بتصميم مجموعة مواد تدريبية عامة موحدة للأفراد المدنيين في عمليات حفظ السلام.

٦ - يهمنا الحصول على معلومات عن إجراءات المتابعة التي تقوم بها الأمانة العامة لعقد الاجتماع الذي طلبته اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لمناقشة سبل ووسائل مواجهة التحديات في مجالات السلوك والانضباط والتقليل إلى أدنى حد من سوء السلوك.

بعد إجراء استعراض شامل للسياسات والإجراءات الحالية بشأن مسائل الانضباط بالنسبة لجميع فئات الأفراد، أبلغت إدارة عمليات حفظ السلام، في تموز/يوليه، جميع البعثات بمجموعة مستكملة من التوجيهات المتعلقة بالانضباط. وتغطي هذه التوجيهات مسائل الاعتداءات الجنسية والاستغلال الجنسي، فضلا عن الأنواع الأخرى من سوء السلوك الجسيم. وفي الأشهر القادمة، ستستعرض الإدارة الجهود المبذولة حاليا لمنع الاعتداءات الجنسية والاستغلال الجنسي والتصدي لها على مستوى البعثات، وتحديد الممارسات الجيدة لتعميمها في الأماكن الأخرى. وعقب إجراء هذا التقييم، ستبلغ إدارة عمليات حفظ السلام الدول الأعضاء بالتقدم المحرز وباستراتيجيتها للتصدي لمشكلة الاعتداءات الجنسية والاستغلال الجنسي في أقرب فرصة.

سؤال طرحه ممثل كندا ووجهه إلى أمي سمايث

٧ - يهمنا معرفة رأي أمي سمايث في التحديات التي تواجهها في كفالة وصول المعلومات من الميدان إلى المجلس

عندما زارت بعثة مجلس الأمن بونيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية هذا العام، استمعت مباشرة إلى روايات النساء عن الطريقة التي أثّر بها الصراع على حياتهن. وترك الكثير من هذه الروايات انطباعا قويا على أعضاء المجلس. غير أن تقرير المجلس النهائي عن الزيارة لم يتعرض إلا بصورة عابرة للطريقة التي أثّر بها الصراع على حياة النساء.

طلب مقدم من إندونيسيا للحصول على مزيد من المعلومات

٨ - نود الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن خطط إنشاء قاعدة بيانات بالأخصائيين في الشؤون الجنسانية وللجماعات والشبكات النسائية في البلدان والمناطق التي تشهد صراعات.

أنشأت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية ”قائمة بالشخصيات البارزة“، لتيسير تحديد كبار الموظفين في بعثات حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والسلام والأمن، التي تضطلع بالدور القيادي فيها إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب المستشارة الخاصة للشؤون الجنسانية والنهوض بالمرأة، تعمل على إنشاء قاعدة بيانات بالخبراء في الشؤون الجنسانية. وستستخدم إدارة عمليات حفظ السلام في المقام الأول القائمة التي تضم الخبراء في الشؤون الجنسانية من الرتبة ف-٢ إلى الرتبة ف-٥، غير أنها ستكون متاحة أيضا للكيانات الأخرى. وتهدف هذه المبادرة إلى تحسين فرص وصول الإدارة إلى الخبرة الفنية في المسائل الجنسانية من أجل عمليات حفظ السلام. وتلقت الإدارة حتى الآن ما مجموعه ٤٨٠ ٢ طلبا لشغل وظائف عامة لأخصائي اجتماعي/جنساني في الرتب ف-٢ إلى ف-٥؛ وهي حاليا قيد الاستعراض.